

في كلمة ألقاها خلال اجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي

محافظ سلطة النقد: إعادة إعمار غزة يجب أن تقودها المؤسسات الفلسطينية بشراكة فاعلة من القطاعين المصرفي والخاص



وتطوير أدوات تستجيب لحجم الاحتياجات المتزايدة للتعافي وإعادة الإعمار، التي تُقدّر كلفتها في قطاع غزة بأكثر من 71 مليار دولار، وفقا لتقديرات البنك الدولي والمؤسسات الدولية، مؤكدا أهمية تعزيز دور مجموعة البنك الدولي في قيادة الجهود الدولية لإعادة إعمار غزة من خلال خطتها، وبما يضمن مواءمتها مع الأولويات الوطنية الفلسطينية، وقيادة المؤسسات الفلسطينية لجهود التنفيذ، والحفاظ على الترابط الاقتصادي والمالي بين الضفة المحتلة وقطاع غزة.

وثن شنار دعم مجموعة البنك الدولي لفلسطين من خلال الصندوق الاستثماري لقطاع غزة والضفة المحتلة، والصندوق الفلسطيني لإعادة الإعمار والتنمية (PFRD)، داعيا إلى تعزيز توظيف هذه الآليات وأدوات مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، بما يشمل الضمانات وتقاسم المخاطر وتمويل التجارة، لتسهيل التمويل عبر المصارف الفلسطينية وتمكين القطاع الخاص من الإسهام في تنفيذ مشاريع الإعمار.

غزة: معدلات سوء التغذية والتجوع بلغت مستويات كارثية والأطفال وكبار السن الأشد تأثرا

غزة - وفا- أكدت مصادر طبية، أن معدلات سوء التغذية والتجوع في قطاع غزة بلغت مستويات كارثية فتفك بالأطفال وكبار السن والفئات الهشة، في ظل استمرار حرب الإبادة ودخول القطاع عامه الثالث من عدوان الاحتلال الإسرائيلي، ما جعل الجوع واقعا يوميا. وقالت في بيان لمناسبة يوم الأغذية العالمي، إنه تم تسجيل 466 حالة وفاة بسبب سوء التغذية والتجوع منذ عام 2024، مع دخول القطاع عامه الثالث تحت حرب إبادة جعلت الجوع واقعا يوميا. وأضافت أن التوقعات تشير إلى أن أكثر من 1.4 مليون مواطن، يشكلون 67٪ من السكان، سيواجهون مستويات الأزمة الغذائية أو أسوأ حتى نهاية عام 2026، استمرارا لإعلان المجاعة رسميا في محافظة غزة في آب/ أغسطس 2025. وأوضحت أنه تم تسجيل وفاة 157 طفلا بسبب سوء التغذية، يمثلون

ثلث إجمالي وفيات التجوع، مبينة أنه سجل 158,001 حالة سوء تغذية حاد بين الأطفال دون الخامسة منذ عام 2024 حتى آب/ أغسطس الماضي، منها 28,716 حالة شديدة تهدد الحياة. وأشارت إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 13.6 إلى 33.4 لكل ألف مولود حي بين عامي 2022 و2025، فيما يعاني 12.2٪ من الأطفال من النقرم، لافتة إلى أن 74,200 طفل بحاجة إلى علاج سوء التغذية الحاد حتى نيسان/ أبريل 2027. وفيما يتعلق بصحة الأمهات، أكدت المصادر وجود ارتفاع نسبة فقر الدم بين الحوامل إلى 61٪ في عام 2026، بعد أن كانت 41٪ قبل حرب الإبادة. وأضافت أنه تم تسجيل قرابة 4,000 حالة فقدان حمل في النصف الأول من عام 2026، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الأشهر الستة السابقة، فيما

صنفت حالة حمل من كل ثلاث حالات على أنها عالية الخطورة. وفيما يخص كبار السن، أكدت أنهم يشكلون النسبة الأعلى من وفيات سوء التغذية، بواقع 189 مسنا، يمثلون 40.5٪ من إجمالي الوفيات. وأشارت إلى أن 11٪ من المسنين لم يتناولوا أي وجبة خلال يوم كامل، فيما قلص 48٪ حصصهم الغذائية لصالح أسرهم، بينما أوقف أو خفض 68٪ منهم جرعات أدويةهم بسبب نفادها. وأكدت المصادر الطبية أن الحق في الغذاء حق إنساني أصيل لا يسقط بالحرب، مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالتحرك الفوري والعاجل لضمان دخول الغذاء والمكملات العلاجية والأدوية بشكل آمن ومستدام ودون قيود. كما طالبت بإعطاء الأولوية للأطفال والحوامل والمرضعات وكبار السن، ودعم الإنتاج الغذائي المحلي في قطاع غزة وإعادة إحيائه.

هل يبادر نتنياهو لتصعيد أمني ضد إيران أو في الضفة لتأجيل الانتخابات؟

خطوات أولية للاستعداد لتصعيد. وتابع هرئيل، وفقا لموقع "عرب 48"، أنه بعد أن ألغى ترامب هجوما في إيران، في بداية آب/ أغسطس، عاد إلى توجيه تهديدات ضدها، وحتى الآونة الأخيرة كان يميل إلى الامتناع عن شن هجوم حتى انتخابات منتصف الولاية للكونغرس على الأقل، التي ستجري بعد أسبوع من الانتخابات الإسرائيلية. لكن هرئيل أشار إلى تقارير استخباراتية، تجمعت مؤخرا، حول استئناف إيران العمل في عدة جوانب متعلقة ببرنامجه النووي وصناعة الصواريخ بالبالستية. ولفت إلى أن "نتنياهو، وليس لأول مرة، يحلل المعلومات الاستخباراتية بشكل يخدم أهدافه السياسية"، لكنه نقل عن عدة مصادر أمنية إسرائيلية قولها إن "الانطباع هو أنه لا يوجد إلحاح خاص يستوجب القيام بعمل فوري في الأيام ال11 المتبقية حتى الانتخابات في إسرائيل". واعتبر أنه "في الظروف الحالية، التطورات القادمة متعلقة بالأساس بترامب وزامير، وبدونهما لا يمكن شن هجوم"، مشيرا إلى أن "ترامب يحافظ على ابتعاد معين عن نتنياهو وامتنع حتى الآن عن التعبير علنا عن دعمه عشية الانتخابات في إسرائيل". وعزا هرئيل ذلك إلى "خيبة أمل ترامب من عدم تحقق توقعات نتنياهو حيال احتمالات سقوط النظام الإيراني"، مضيفا أنه "رغم ذلك يصعب تجاهل التأثير الكبير الذي كان لدى نتنياهو على ترامب إلى حين تعقد الحرب الأخيرة في إيران". وأضاف أن "زامير تمكن في حينه من تأخير تنفيذ مطالب ترامب والكاينيت عندما لم يكن يؤيدها، في صيف العام 2025، ففي حينه طالب نتنياهو باحتلال شمالي قطاع غزة بدلا من دفع صفقة الرهائن الأخيرة، وبسبب معارضة قادة أجهزة الأمن، أوعز نتنياهو بعملية لاغتيال قيادة حماس في قطر (وتم قصف الدوحة)، وقد فشلت

بانكوك - الحياة الجديدة- أكد محافظ سلطة النقد يحيى شنار، ضرورة أن تكون إعادة إعمار قطاع غزة بقيادة فلسطينية، تستند إلى قدرات القطاعين المصرفي والخاص في قيادة جهود التعافي وتنفيذ مشاريع الإعمار، مع الحفاظ على وحدة القطاع المصرفي والترابط المالي بين الضفة الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، بما يضمن توجيه الموارد نحو الأولويات والاحتياجات الوطنية الفلسطينية. جاء ذلك في كلمة ألقاها شنار خلال اجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا، تناول فيها أبرز التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه فلسطين، واحتياجات التعافي وإعادة إعمار قطاع غزة، ودور مجموعة البنك الدولي في توفير التمويل اللازم. وأكد شنار جاهزية المصارف الفلسطينية للإسهام في إعادة الإعمار، مستندة إلى متانة أوضاعها المالية، إذ تتجاوز نسبة كفاية رأس المال لديها 17٪، إلى جانب امتثال القطاع المصرفي للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواصلة المصارف تقديم الائتمان خلال الأزمة، فضلا عن نجاح سلطة النقد في أتمتة المدفوعات في قطاع غزة بالكامل وتحويلها إلى القنوات الرقمية.

وأكد شنار أن تعزيز قدرة المصارف على دعم جهود الإعمار يتطلب ضمان استمرارية العلاقات المصرفية المراسلة ومعالجة القيود المفروضة على إعادة السيولة النقدية الفائضة، بما يتيح تدفق التمويل اللازم ويدعم النشاط الاقتصادي. ودعا شنار إلى توسيع نطاق التمويل الدولي

"اليونيسف": الاحتلال قتل أكثر من 340 طفلا في غزة منذ بدء وقف إطلاق النار

جنيف- وفا- أعلن المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" ريكاردو بيريس، أمس الجمعة، قتل قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 340 طفلا وإصابة مئات آخرين في قطاع غزة منذ دخول إعلان وقف إطلاق النار. وقال بيريس، خلال الإحاطة الصحفية الأسبوعية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، إن "الهجمات الإسرائيلية على القطاع استمرت رغم وقف إطلاق النار، في ظل الحصار المفروض على غزة". وأوضح أن "الهجمات خلال الأسبوعين الماضيين أودت بحياة 5 أطفال ذكور وطفلتين، رغم سريان الهدنة، فيما أصيب ما لا يقل عن 33 طفلا بجروح خطيرة".

وأشار إلى استشهاد طفلين آخرين متأثرين بإصابات سابقة، مضيفا أن قوات الاحتلال قتلت أكثر من 340 طفلا وأصابت مئات آخرين منذ إعلان وقف إطلاق النار.

ولفت بيريس إلى أن نحو 800 ألف طفل في غزة ما زالوا نازحين، ويعيش معظمهم في خيام أو مبان تعرضت للقصف وتشكل خطرا على سلامتهم. وقال إن نحو 60 ألف طفل في القطاع يُقدّر أنهم فقدوا أحد والديهم أو كليهما.

وأضاف أن أطفال غزة يواجهون فصل الشتاء للمرة الرابعة وهم يكافحون من أجل البقاء، مشيرا إلى أن وقف إطلاق النار أسهم في تحسين محدود في الأمن الغذائي، لكن تداعيات الحرب لا تزال تطل جميع جوانب حياتهم اليومية.

وأوضح بيريس أن أكثر من 560 ألف طفل عادوا إلى التعليم في مؤسسات تعليمية مختلفة منذ إعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول 2025، وفي مقدمتها أكثر من 200 مركز تعليمي تدعمها اليونيسف. وأكد أن العديد من الخدمات الأساسية في غزة لا تزال خارج الخدمة، مشددا على ضخامة الاحتياجات الإنسانية، في وقت يقل فيه التمويل المتاح بكثير عن المستوى المطلوب.

من جهة أخرى، أفاد المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية طارق ياساريفيتش، في رد مكتوب على صحفيين بشأن عمليات الإجراء الطبي من غزة، بأن عملية إجراء طبي نُفذت في 12 أكتوبر.

وقال ياساريفيتش إن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم عمليات الإجراء الطبي، لتمكين المرضى من الوصول إلى الرعاية الطبية المتخصصة غير المتاحة داخل قطاع غزة.

رام الله - الحياة الجديدة- تردّد تكهنات في إسرائيل مفادها أن تصعيدا أمنيا في واحدة أو أكثر من الجبهات الإسرائيلية من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل الانتخابات المقررة في 27 تشرين الأول / أكتوبر الجاري، وأن تأجيلها سيخدم مصلحة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي تظهر الاستطلاعات احتمال عدم فوزه فيها.

ويعتبر نتنياهو أن خسارته في الانتخابات ستكون "كارثة" بالنسبة له شخصيا، ووفقا لانطباع تركه لدى أشخاص تحدثوا معه في السنوات الأخيرة، فإنه مقتنع بأن خسارته الحكم ستؤدي إلى إدانته في محاكمته الجنائية، وإثر ذلك سيكون معرضا لدخول السجن، وذلك خلافا لتوقعات محللين قانونيين كثيرين بأنه سيتوصل في هذه الحالة إلى صفقة مع النيابة العامة، وفق ما ذكر المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، أمس الجمعة. واعتبر هرئيل أن "الاستنتاج الذي يتعالى بوضوح من سلوك وتصريحات نتنياهو الآن هو أن الغاية تبرر جميع الوسائل، ولن يرفض أوتوماتيكيا أي حيلة أو تضليل أو كذب، إذا كان سيبعد المسافة بينه وبين الزنزانة". وأضاف أن نتنياهو كرر في الأسابيع الأخيرة الحديث عن تصعيد أمني، وادعى الأربعاء الماضي، أنه تزايد المؤشرات على أن أعداء إسرائيل يخططون لعمل ما عشية الانتخابات، فيما ذكرت القناة 12 أن نتنياهو بحث مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إمكانية أن تهاجم إسرائيل لوحدها إيران أو بالاشتراك مع الولايات المتحدة، وأن ترامب قال لنتنياهو أن يستعد لسيناريو كهذا، لكن لم يمنحه ضوءا أخضر. بدوره، قال رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، إيال زامير، خلال زيارته مقر القيادة الوسطى للجيش، الأربعاء، إن احتمالات اشتعال إقليمي تزايدت "بسبب تكاثر الإنذارات في جميع الجبهات وحساسية هذه الفترة". وحسب هرئيل فإنه في الفترة الأخيرة، وضعت منظومات في الجيش في حالة جهوزية مرتفعة للغاية، واتخذت

تصريحات إيال زامير التضليلية وهندسة التضيق والتوسع الاستيطاني د. باسم خضر التميمي

شهدت الساحة الميدانية في الضفة الفلسطينية المحتلة تطورا عسكريا بارزا عقب التصريحات الأخيرة الصادرة عن رئيس أركان جيش الاحتلال إيال زامير، خلال زيارته لقيادة المنطقة الوسطى في الرابع عشر من أكتوبر 2026.

وتأتي هذه التحركات العسكرية، والمتمثلة في الدفع بقوات خبوية إضافية كالفرة 98، لتفتح الباب واسعا أمام التساؤلات حول المحرك الأساسي لهذا الاستنفار؛ حيث يجمع مراقبون ومحللون على أن عنف المستوطنين المتصاعد واعتداءاتهم المنظمة والمدعومة سياسياً باتت تشكل العصب الرئيسي والمحرك الفعلي للتخوفات العسكرية الإسرائيلية من انفجار شامل للأوضاع في الضفة المحتلة، وهو ما استدعى حالة الاستنفار الراهنة.

لقد تجاوز عنف المستوطنين واعتداءاتهم المتكررة على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم مجرد أحداث عشوائية، ليصبح سلوكاً منظماً يحظى بغطاء ودعم مباشرين من أقطاب في الحكومة الإسرائيلية الحالية. هذا الدعم السياسي والعلني منح جماعات المستوطنين حصانة شبه كاملة على الأرض، ما دفع بالضفة المحتلة إلى حافة الهاوية.

من هذا المنطلق، لم يعد استنفار جيش الاحتلال الإسرائيلي مجرد رد فعل على إنذارات أمنية تقليدية، بل هو انعكاس لقناعة تولدت لدى المؤسسة العسكرية بأن "الإرهاب القومي" للمستوطنين -كما وصفه رئيس الأركان نفسه- هو الفتيل الأكثر خطورة الذي يهدد بانفجار الضفة الغربية بالكامل وتحويلها إلى ساحة مواجهة شاملة. جيش الاحتلال يدرك تماماً أن استمرار هذه الاعتداءات تحت رعاية حكومية سينتج عنه رد فعل فلسطيني طبيعي وواسع النطاق، ما ينسف أي محاولة لما يمكن تسميته تسكين جبهة الضفة الغربية. وتتكشف الأبعاد التضليلية لتصريحات قيادة جيش الاحتلال في هوية القوات المدفوعة للميدان؛ فمن الناحية القانونية المطبقة بالضفة المحتلة، يُمنع جنود الجيش بنينوا من إنفاذ القانون على المستوطنين الخاضعين حصرياً لصلاحيه الشرطة وحرس الحدود.

وهنا يبرز الدليل الدامع على زيف التوجه الرسمي؛ فلو توفرت نية فعلية لكبح المستوطنين، لكانت التعزيزات في صفوف الأجهزة الشرطية المخولة بلجهم. أما زج المنظومة الحاكمة بقوات النخبة من الجيش (كالفرقة 98)، فيؤكد أن الهدف هو زيادة التنكيل والعدوان على البلدات الفلسطينية تحت شعار "حفظ السيطرة العملية"، وتوفير ممر آمن لتغول المستوطنين دون ملاحقة.

وفي هذا السياق المتفجر، جاءت تصريحات زامير حول موسم قطف الزيتون والالتزام بإتحاته للمزارعين الفلسطينيين مع التأكيد على ضرورة كبح ممارسات المستوطنين والقضاء عليها. هذه التصريحات بحد ذاتها تعد دليلاً استخباراتياً وعملياتياً على أن قيادة جيش الاحتلال تشخص اعتداءات المستوطنين في هذا الموسم تحديداً كعامل يدفع نحو الانفجار.

ومع ذلك، فإن هذا التشخيص يواجه تشكيكاً سياسياً كبيراً؛ إذ يرى المحللون أن تصريحات قادة الجيش تصطدم دائماً بحقائق الميدان وبأولويات العقيدة العسكرية التي تحمي المستوطن في نهاية المطاف. إن عجز الجيش عن ترجمة هذه الإدانات إلى إجراءات رادعة ضد المستوطنين بسبب الضغوط والغطاء الحكومي، وبسبب غياب الإسناد الشرطي الحقيقي، يجعل من وعود تأمين موسم الزيتون مجرد عملية تضليلية لذر الرماد في العيون، ومحاولة بائسة لترويج الرواية الإسرائيلية الرسمية أمام المجتمع الدولي والادعاء الكاذب بالحرص الإنساني، دون أي نية حقيقية لعلاج جذر المشكلة المتمثل في وجود الاحتلال واستيطانه.

يقودنا التحليل العميق لخلفيات هذه الخطوة العسكرية إلى استنتاج جوهرى يتجاوز الرواية الأمنية الرسمية إلى خلاصة مفادها أن هذه التعزيزات العسكرية لا تأتي لحفظ الاستقرار أو حماية المدنيين، بل توظف كأداة قمعية وهندسية متكاملة للتضييق الخائق على الفلسطينيين وتوفير مظلة أمنية مشددة لحماية المستوطنين وتأمين اعتداءاتهم المتواصلة لتخدم الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على مبدأ هندسة التضيق والتوسع الاستيطاني. إن الدفع بقوات النخبة من جيش الاحتلال بالتزامن مع ذروة موسم قطف الزيتون يحمل دلالة سياسية وميدانية واضحة؛ حيث يتحول التواجد العسكري المكثف في الأراضي الزراعية والمناطق المحاذية للمستوطنات إلى وسيلة مباشرة لمنع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى حقولهم وجني محصولهم الوطني والاستراتيجي، وذلك عبر فرض الإغلاقات وإعلان المناطق العسكرية المغلقة عند هجوم المستوطنين.

في المحصلة، يُظهر هذا التحليل أن الهدف الأعمق للاستنفار الراهن هو تأمين المشروع التوسعي الاستيطاني الصامت وتسهيل الاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينية. فبينما ينشغل العالم بالجبهات الإقليمية المتعددة، تشكل هذه القوات جدار حماية للمستوطنين لفرض أمر واقع جديد على الأرض؛ حيث تحمي البؤر الاستيطانية غير القانونية وتشرعن تمددها، في وقت يُحرم فيه صاحب الأرض من أبسط حقوقه الاقتصادية والمعيشية في موسم قطف الزيتون، ما يحول جيش الاحتلال إلى شريك رئيسي في هندسة التضيق والتوسع الاستيطاني.